واقع الدولة والمجتمع العربي وانعكاساتها على الامن والاستقرار

أ.م.د نغم نذير شكر
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد
Naghamnather31@gmail.com

الملخص
ان هناك ثلاثة شروط اساسية لمأسسة نظام للديمقراطية التعددية وما له انعكاس على مسألة الامن والاستقرار المجتمعي : اولاً: القدرة الاستيعابية لمؤسسات النظام على نحو يسمح لجميع الفواعل الاجتماعية والسياسية بمساحة للفعل في المجال السياسي ، فأقصاء فواعل من المعادلة السياسية لا يسمح بالاستقرار على المدى الطويل . ثانياً : تؤمن الديمقراطية التعددية حكم الاغلبية ، غير انه لا يمكن ان يكون حكماً منفرداً على نحو يسمح باستغلال قواعد اللعبة الانتخابية مرة واحدة للاستيلاء على الحكم والتجديد اللامتناهي لمدة الحكم فيشترط حكم الاغلبية وجود مؤسسات تمثيلية تسمح بالرقابة والتوازن فضلاً عن رقابة مؤسسات المجتمع المدني . ثالثاً : ينطوي حكم الاغلبية على اجماع مشروط يقتضي تأمين حقوق الاقليات دستورياً وقانونياً على نحو يعيد تعريف العلاقة بين الاقليات والسلطة .
الكلمات المفتاحية: الامن –الاستقرار المجتمعي –المجتمع العربي

((The reality of the state
and arab community and its reflections on stability and security))

Asst. Prof .Dr. Nagham nather shukur
Center for strategic and international studies –University of Baghdad

Abstract

Therefore, the future of societal instability and stability depends on the extent to which there is a real desire on the part of Arab governments, their ruling political elites, political organizations and parties all to confront different political and economic crises and find exits for them and prevent their reflection on their societal reality, so the scene of the continuity of the status quo and retreat will be the advantage of Arab societies within The next future.

Security – Societal Stability – Arab Society Keywords:

المقدمة :

ترصد الدراسات السياسية في الوطن العربي تراجعاً ملحوظاً من قبل الدولة العربية ، سواء من إذ المساحة او من إذ الوزن او الانتشار بعد ما كانت اهله في التطور الايجابي عدا بعض الاستثناءات الخاصة بها .فالدولة العربية بالرغم من امتهانها السياسة منذ مدة طويلة ، الا انها لم توفق في تجاوز مشكلاتها البنيوية المطروحة عليها كالديمقراطية والعدالة والمساواة وحرية الصحافة والتنمية المستقلة وغيرها ، ولعل النخبة السياسية العربية الحاكمة حتى وان فشلت الى حد ما في اقامة الدولة العربية الحديثة الى غاية سقوط قادتها بطريقة او بأخرى ، إذ لم تتمكن هذه القيادات السياسية من تطويع الواقع العربي الواحد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، لذا تعذر فعلاً الوصول الى بناء هذا الصرح المؤسسي بخصوص بناء الدولة الحديثة من خلال تحقيق امال الشعوب العربية ، فباتت الدولة في مفترق طرق ، لكنها لم تدفع سياستها الاقتصادية والاجتماعية الى تقليل الفوارق الاجتماعية لكامل الطبقات الاجتماعية بتحقيق العمل والادماج والرقي الاجتماعي ، لقد انتهت هذه الفروق الاجتماعية سواء في دخل الافراد او في فرص العمل او فرص التنافس او سياسات الاندماج الاجتماعي التي تبقى بعيدة المنال ، لعموم الشرائح الاجتماعية العربية دون ان يحقق النظام السياسي العربي فعلا وثبة سوسيو – اقتصادية في ضبط العملية السياسية لصالح الدول العربية الواحدة. من هنا تنطلق فرضية البحث وكما يلي : (ان مستقبل عدم الاستقرار المجتمعي مرهون بمدى توفر الرغبة الحقيقية من جانب الحكومات العربية ونخبها السياسية بمواجهة الازمات السياسية والاقتصادية وايجاد المخارج لها ومنع انعكاسها على واقعها المجتمعي) اما اشكالية البحث فتقوم على الاتي :(ضعف مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية بإذ لم تستطع من ملئ الفراغ السياسي والديمقراطي بما يؤمن للافراد وسيلة فعلية لايصال حقوقهم ومطالبهم فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة في اغلب البلدان العربية كانت سببا في توجيه اعمال العنف والجريمة المهددة للاستقرار المجتمعي) وتقوم منهجية البحث على (اتباع المنهج التحليلي من خلال استنباط الواقع للوصول الى حلول مستقبلية لظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية) وعليه تم تقسيم البحث الى خمسة محاور اساسية الاول يتناول التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الدولة والثاني تفسير الاستبداد العربي والثالث دور صانعي القرار في اوقات الازمات والرابع التحديات الداخلية والخارجية المؤدية لفقدان الامن والاستقرار والخامس الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة فقدان الامن والاستقرار المجتمعي وننتهي بخاتمة واستنتاجات .

اولاً: التنشئة الاجتماعية - السياسية وبناء الدولة .

اصبحت التنشئة الاجتماعية السليمة من اكثر الادوات في التصدي لآوبئة العنف والتطرف ومظاهرها المتفشية بصورة او بأخرى في مجتمعاتنا المعاصرة عامة

باختلاف ايديولوجياتها الفكرية –ومعتقداتها الدينية ومستوى نموها – الاقتصادي واصبحت بأشكالها المتنوعة معنية بترشيح التعاليم الدينية السمحة وغرس القيم الديمقراطية السليمة ومبادئ وقيم حقوق الانسان في شتى مجالات الحياة الانسانية وهي ايضاً تعد حجر الاساس من اجل بناء ثقافة السلام وتأصيل مبادئ التسامح واحترام الرأي الاخر ونبذ العنف من اجل ضمان اسس الانطلاق والتقدم الحضاري والانساني للمجتمع المعاصر . وعليه فان التنشئة الاجتماعية هي عملية مستمرة ومتغيرة يعتمدها المجتمع في نقل ونشر القيم والمفاهيم والعادات والاعراف والايديولوجيات الى افراده ، اذ يكتسبها الفرد في جميع مراحل نموه من خلال اكتسابه للمهارات والسلوكيات الضرورية التي من شأنها ان تعينه على الاندماج في الحياة الاجتماعية العامة ، أي ان التنشئة الاجتماعية هي الوسيلة التي من خلالها تتحقق الاستمرارية الثقافية والاجتماعية [١] .

ان مؤسسات العمل المشترك التي انبثقت من الجامعة العربية ، كانت توفيقية او تجميلية ، وكأنها مرتبطة معاً بلاصق شفاف اكثر منها مؤسسات حقيقية عضوية تسعى نحو التكامل الحقيقي الاقتصادي او السياسي او العسكري ، وهي بذلك اسهمت في تكريس الامر الواقع الفاشل اكثر من اعادة ، بناء الوطن العربي على نحو يعكس جد العقيدة القومية وصدقيتها . وفي هذا السياق ، فقد اسهم الفرق الكبير في المداخيل بين بلدان الوطن العربي النفطية وغير النفطية في خلق شعور انانى بالاحتفاظ بالثروة لمن يملكها وحجبها عمن لا يملكها ، اضافة الى العمل على رفض أي حجج او اعذار قومية تعطي من لا يملك الثروة الحق بمطالبة من يملكها باسم الرابطة القومية العربية . لمشاركتها واستعمالها لتعزيز دورها في التكامل التنموي والاقتصادي[٢] .

وعليه ، فان مختلف المؤسسات الاجتماعية تلعب دوراً جوهرياً في عملية التنشئة الاجتماعية وتأتي المؤسسات التربوية التعليمية في مقدمة هذه المؤسسات لما لها من تأثير بالغ الاهمية على كيفية تشكيل توجهات الفرد ونظرته الكلية للحياة الانسانية ، ونظراً لهذه المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقها ، اتجهت اعداداً لا حصر لها من المبادرات التنموية الدولية والمحلية الساعية الى احياء ثقافة السلام والتسامح العالية للاستفادة من المؤسسات التعليمية كأداة رئيسة لنشر وتأهيل قيم الديمقراطية ولا سيما التسامح السياسي واحترام الرأي الاخر[٣].

وتجدر الاشارة ، ان بعض الحكومات المتحكمة في مفاصل العملية السياسية والمحركة لمقدرات الدولة ، تستخدم القوة لضخ الاعتقاد عند الرأي العام انه ليس ثمة جدوى بشأن المشاركة السياسية ، وانه يجب التسليم بالأمر الواقع والقبول به . وغالباً ما ينسجم عن ذلك تصاعد في عزوف المواطنين عن الاهتمام بالشأن السياسي ، ما يؤدي الى تضاؤل فاعليتهم السياسية ، واضعاف ادوات الفعل السياسي (مثل الاحزاب) ، فتضمر المعارضة للنظام ويتكرس الحكم ولكن من الممكن ان يؤدي افراغ الحياة السياسية من

ادواتها العلنية الى نتائج عكسية مع مرور الوقت ، اذ قد يقود الى الراديكالية السياسية من خلال نمو حركات معارضة سرية وعنيفة [٤].

وجدير بالذكر هنا التخلف السياسي كحالة مستعصية على الفهم بل مطروحة ومقرونة بالدول العربية الحديثة التي بالرغم مما تتوافر عليه من طاقات وقدرات ، كوادر واطارات ميزانيات وجيوش ، الا انه اتضح مليا بانه وفي غياب التقدم العربي ، برز العنف الاجتماعي والسياسي فألى أي مدى نجحت الدولة العربية في التخلص من هذه العقد في التكوين والتنشئة ورد الاعتبار التي ربما هي نتاج سياساتها العامة في الداخل والخارج معاً؟ لماذا المنطقة العربية باتت هي الوحيدة مهددة اكثر من غيرها ولربما اكثر من العالم اجمع ؟

حقيقتاً تشهد المنطقة العربية سيلاً من الحروب وركاماً من الازمات البنيوية ووابلاً من الصراعات الاجتماعية الممتدة على طول حاضرها ومستقبلها . ولعل الامر ان كان يمس الشأن العام وفشله في تأطير الفرد العربي كباقي الدول الاخرى ، بل في ما تعرفه مجتمعات الارض الاخرى ، هو ما جعل الامور تنحدر الى ما هو امني بعد ما سادت الفوضى التي باتت تعد احدى سمات الوطن العربي دون غيره . ولعل ظاهرة التفكيك باتت هي الغالبة على البعض منها كأنموذج للأخذ فيه او انتظاره . واذا كان الامر يمس نظام الدولة الذي لم يوفق لحد الان في تحديث السلطة السياسية التي باشرت في الانكفاء والانسداد بدل الانفتاح والحداثة ، الا ان الامر هنا يمس بصيغ مختلفة النظم السياسية العربية ودمقرطتها وما مدى تربعها القوي على الداخل وعدم تفاعلها مع الخارج الى درجة انها اكتسحت المسافة بينها وبين المعارضة السياسية وهو ما افشلها بعد ما اصبح يغلب عليها طابع التازم والتراجع والحصرة [٥].

والذي يزيد من تعميق هذا الخلل في الفضاء العربي بكل مستوياته ، هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها ، العامة ، إذ انها ثقافة ترفض التعددية وحق الاختلاف وتكتفي من التقدم الانساني والحداثة بالقشور ،فيما تنغمس في اقامة امر المجتمعات العربية على مقتضى قواعد الاختزال والاستبداد وبذلك تم ارساء (النسق الثقافي المحرك للخطاب والمتحكم وبالذات الثقافية)، والمجتمعات العربية والمسلمة ليست فريدة من نوعها من إذ تركيبتها الاجتماعية والثقافية ومن إذ التنوع والتعدد ، ولكن ما يميز هذه المجتمعات عن سواها هو ان هذه التراكيب الاجتماعية المتنوعة حافظت من الداخل على انغلاقيتها وانكفائها، فحدت بذلك من امكانات التفاعل والتعايش . وهنا يظهر في غربتها عن الحداثة التي تقوم على التعاقد الاجتماعي القائم على اساس ان الافراد المكونين للمجتمع متساوين في الحقوق والواجبات[٦].

وعليه، ولما كانت التنشئة الاجتماعية هي بمثابة عملية بناء، لذا ينبغي ان تؤدي الاسرة دوراً فاعلاً في بناء جيل واع قادر على امكانية ادارة مشكلاته عبر تعزيز

القنوات الحوارية الهادفة والقبول بالعيش المشترك مع ابناء مجتمعه ، ويمكن تحقيق ذلك من خلاله :-

١- التربية الفكرية الصالحة للجيل من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في اتساق سلوكياتهم ومعتقداتهم وافعالهم واقوالهم وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة .

٢- تحصين الجيل ضد التأثر بدعاة الانحراف الفكري وفي مواجهة ما يبث من انحرافات فكرية وعقائدية عبر وسائل الاعلام ومراقبتهم للتعرف على توجهاتهم الفكرية من اجل العمل على تهذيبها في مرحلة مبكرة [٧].

وعليه فان هناك قواعد تحدد التعايش السلمي ومسار العيش المشترك هي:

أ. احترام الاخر والاعتراف به والتعامل معه .

ب. التوازن بين الحقوق والواجبات بدون تميز .

ت. تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما وقبول اجراءاتها [٨].

ثانياً : تفسير ظاهرة الاستبداد العربي :

أمست ادبيات دراسة التحول الديمقراطي موسومة بتجاوز النقاشات التقليدية الدائرة حول التمييز بين الديمقراطي والدكتاتوري ، الى قياس شدة الديمقراطية ومستوياتها . وفي هذا المجال يتسع التحليل ليشمل الانظمة الفرعية اضافة الى المؤسسات الرسمية التي تحتكر وسائل القوة والاكراه ، فالمؤشرات الرئيسية التي تقاس من خلالها شدة الديمقراطية امست ترتبط بشكل اساس بالمجتمع المدني بما يتضمنه من نقابات واحزاب سياسية [٩].

ان النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة في العالم العربي ، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول احد الى نطاقها الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبة الحاكمة نفسها ، هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً " شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدول ، مما يساهم في تراكم الامراض داخل النظام كالكهولة السياسية والوظيفية والجمود الاداري والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من اجل ارضائه[١٠].

ويذهب احد الباحثين الى القول ، في ضوء بعض المحطات التي مر بها قطار الربيع العربي ، (ان المجتمعات التي تربت في كنف انظمة استبدادية تتأثر سلوكياً وقيمياً في مرحلة ما بعد التغيير ، فتنتاب المجتمع اعراض التشفي والثأر وغياب التسامح والعزل لبعض الفئات دون أسانيد موضوعية ، او مراعاة لحقوق الانسان ، كما حدث في بعض حالات العزل السياسي ، سواء في مصر او ليبيا مما وفر بيئة دافعة للعنف مع المختلفين

فكرياً او حتى الرافضين لعملية التغيير . ومن جانب اخر فان التوقعات المتزايدة داخل المجتمعات لما يمكن ان تنجزه الثورة اصطدمت بتحديات الواقع الامر الذي عمق ظواهر الاحباط والحرمان والغضب الممهد للعنف . وهذا بدوره ادى الى افراز الفوضى السياسية التي تعيشها كثير من البلدان العربية ، وهي فوضى نشئت بفعل الصراع السياسي بين الزعماء الجدد ، ونستحضر هنا مقولة للفيلسوف العربي (ابن رشد) ، تنطبق على وضعنا العربي الراهن و نصها : (اذا كانت الرئاسات كثيرة ، لم يوجد للسياسة نظام ولا اعتدال ولا استقامة) . والفوضى العربية المعاصرة ادت فيما ادت الى انهيار قوة الضبط الاجتماعي والسياسي ، بل اصبحت بعض اجهزة الضبط الرسمي ، مصدر تهديد للمواطن ، وبالتالي شاع العنف وانتشر ، كذلك ان فقدان الانضباط هو الفوضى او الفتنة بعينها ، فالانضباط مطلب انساني للبقاء والفتنة طريق المجتمع الى التفكك والفناء[١١].

وعليه، يمكن القول ان السيطرة ليست مجرد مسألة غلبة وتحكم، بل انها لا تتعلق بالحكم عن طريق مزيج متوازن من عنصري السيطرة والقبول . فوسيلة السيطرة هي القوة العسكرية ، اضافة الى القهر السياسي والاقتصادي بينما تتمثل وسيلة القبول في الايديولوجية والثقافة والتعليم . اما الايديولوجية التي تشمل فرض التفوق الثقافي فأنها تسهم في تقليل تكاليف القسر والاكراه وهنا نستخصر قول بريجنسكي إذما قال (ان التفوق الثقافي الذي يتم فرضه بنجاح وقبوله بهدوء يؤدي الى تقليل الحاجة الى الاعتماد على قوات عسكرية ضخمة للحفاظ على السلطة)[١٢] . وتطالعنا مختلف التجارب العربية ، بان خيار الديمقراطية فكك دولاً واسقطه، ولم يغير شيئاً في الامكنة الفعلية للسلطة وطرق اكتسابها وفقدانها .بل ان موجات التغيير كانت دائماً تنتهي بأثارة اسئلة بناء الدولة وليس اصلاح شكل الحكم وممارسة السلطة ، وهذا فيه الكثير من الغرابة والاشكالية . يعود السبب في ذلك الى منطق الدولة السائد الذي لم يفصل الدولة عن التفاعلات السياسية ولم يجعل منها فاعلاً محايداً بمؤسسات محايدة تؤطر جميع الحركات والمذاهب والاختلافات . فعندنا الدولة هي نفسها السلطة وهي نفسها النظام ، لذلك انتهت الديمقراطية في ليبيا بإعادة تبني نشيد وطني وراية وطنية وفي سورية يحدث تفاوض بالسلاح محايد قادر على تأطير الجميع ، لذلك علينا مناقشة موضوع الدولة قبل الديمقراطية في الحالة العربية ، لأنه ليس من المنطق ان نناقش اليات اكتساب وتجديد ونهاية السلطة قبل الاتفاق على السقف المشترك للجماعة السياسية الوطنية وهو الدولة [١٣].

من ثم يمكن القول ان وضع الجامعة العربية ، في كل مرحلة من مراحلها ، هو انعكاس لواقع المجتمع العربي . لذلك يجب عدم الحديث عن تعديل ميثاق الجامعة العربية واعطائها صلاحيات قوية ، وان تكون الجامعة العربية على قلب واحد ، او دولة واحدة ، فهذا لن يحدث ، لان الجامعة العربية تضم رؤساء عرباً ، كل منهم له نظام حكم معين

(ملكي ، جمهوري ، ثوري) ولا يرغب أي منهم في ترك السلطة ، ومن ثم لا يمكن الحديث عن وحدة عربية ، فالمطلوب حالياً ليس تعديل ميثاق الجامعة ، وانما البدء بعمل عربي مشترك يتحول مع مرور الوقت الى اتحاد دون الوقوف على المسمى . فأوروبا تقوى منذ ١٩٧٥ ، من خلال سوق اوروبية مشتركة ، التي تحولت بعد ذلك الى اتحاد اوروبي ، وبالتالي نحن بحاجة الى خطوات تنسيقية ، ولتكن البداية ، على سبيل المثال بالتنسيق في مجال الزراعة ، وبعد نجاح تلك الخطوة ، يتم التنسيق في مجال الصناعة ثم الانتقال الى عملة واحدة ، وهكذا التدرج بإرادات واعية حتى يمكن تحقيق نوع من التكامل والوحدة بغض النظر عن المسمى [١٤] .

وعليه فان الحديث عن دولة حديثة يظل مشروطاً بوجود عقد اجتماعي (دستور) بين الحاكم والمحكومين تحدد فيه حقوق السلطة وواجباتها وحقوق الافراد وواجباتهم .فالتحول نحو الدولة الحديثة ، رهين تأسيس ممارسة سياسية اساسها التعدد في مصادر القرار بفصل السلط لبناء مجال سياسي ديمقراطي ، واستقلالية السلطة القضائية ضمانة للعدالة والحرية ، وتأهيل المجتمع اقتصادياً وثقافياً لهذا العقد الجديد [١٥].

على ضوء ذلك ، يمكن القول ان الجامعة العربية شأنها شأن كل المنظمة الاقليمية ، كانت وستظل انعكاساً لواقع مجتمع تمثله وليس شيئاً منفصلاً عنه . ومن ثم فان تعديل الميثاق او تطويره ليس هو الذي يقويها او يضعفها . وانما ما يقويها او يضعفها مدى ايمان الحكام بالتنازل عن سيادتهم الداخلية لمصلحة العمل العربي المشترك وهو ما يمكن ان يفسر اسباب ضعف جامعة الدول العربية في اداء رسالتها [١٦] .

ثالثاً : دور صانعي القرار في اوقات الازمات المعقدة :

ان اسلوب تولي القائد السياسي السلطة يؤثر بالضرورة في نمط القيادة السياسية وطريقة ممارسة السلطة وفي صنع القرار سواء بصورة عامة او وقت الازمة ، كما انه يعكس بدرجة ما شكل النظام السياسي الذي يعمل من خلاله ويعد ((جابريل الموند)) و ((بينجهام باول)) ابرز من اسهموا في هذه التصنيف ، فقد عدا ان هناك نمطين للنظم السياسية ، نمط النظم الديمقراطية ونمط النظم التسلطية . وفي هذا الاطار ، ذهب هذا الاتجاه الى ان الوصول الى السلطة من خلال الانتخابات ، على سبيل المثال، يعكس سمات معينة للنظام السياسي تمثل في وجود مؤسسات قوية ومحاسبة الرأي العام للقائد وهو ما ينعكس على سلوك القائد وفي طريقة اتخاذ القرار ، اذ ان هذا يجعله يعمد بصورة اكبر الى استشارة معاونيه والاعتماد على مؤسسات الدولة عند اصداره قرارات ، سواء في الاوقات العادية او وقت الازمة ، وهو ما يجعل القرارات التي يتخذها تمتاز بدرجة اكبر من الرشادة [١٧] .

ومن هنا نرى ان وحدات صناعة القرار تختلف في الدول الاوتوقراطية عن تلك الموجودة في الدول الديمقراطية ، اذ ان الاخيرة تتعدد فيها تلك الوحدات ويكبر دورها وتحظى باهتمام اوسع عما موجود في الدول التي تكون الديمقراطية فيها اقل مستوى ،

ونرى ان عملية صنع القرار بعض النظر عن طبيعة الانظمة السياسية التي تحكم أي دولة ، لا بد ان يشترك فيها وزارة الخارجية على اعتبارها جهة تضطلع بدورين الاول دوراً استشارياً من خلال تقديم المشورة والمساهمة في وضع بدائل مناسبة امام متخذ القرار وثانيهما دوراً تنفيذياً كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في المحيط الخارجي ، فضلاً عن ذلك ، فان هناك وزارات اخرى مثل وزارة الدفاع والداخلية ، وان دور هذه المؤسسات يزداد اهمية بحسب الوضع الذي يعيشه هذه الدول ، سيما عندما تشهد توترات وازمات عسكرية واضطرابات في الامن الداخلي ، ومن الاجهزة الرسمية التي تساهم في عملية صنع القرار ايضا هي اجهزة المخابرات واجهزة الاستخبارات السوقية لما تتمتع هذه الاجهزة من امكانيات في جمـــــــــــــــع المعلومات داخلياً وخارجياً [١٨].

ان المجتمع المدني بوصفه (نمطاً مثالياً موضع تعقيد وخيار وديناميكية ، ومن ثم فان المراهنة عليه تبقى خياراً راجحاً ، لأنه عدو لأشكال التسلط السياسي كلها ، لأنه يتكون من مؤسسات متخصصة طوعية بعضها اساسي وبعضها ثانوي ، مثل النقابات والتعاونيات والمنتديات والاتحادات الطلابية والعمالية والفرق الرياضية والمنظمات الخيرية والجمعيات غير الحكومية والصحافة الحرة وغير ذلك من المؤسسات النظيرة . وهذه المنظمات تساعد المجتمع على ادارة نفسه لأنها تقوم على نشاط نوعي وطوعي وغير ربحي لأفراد يحرصون على الاستقلالية عن الدولة ، وفي ادارة شؤونهم ولا يسعون للسلطة السياسية بالمعنى الشامل للكلمة ، ومن ثم فان لهم دور محير في نسج علاقة تضامنية تعاونية تعاضدية بين جميع افـــــــــــــراد المجتمع من دون تمييز [١٩].

وعليه، ان القيادة السياسية كعملية ، هي قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة – النخبة السياسية – في تحديد اهداف المجتمع وترتيبها تصاعدياً حسب اولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع وتقدير ابعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والازمات التي تفرزها هذه المواقف ، ويتم ذلك كله في اطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع . وبذلك فالقيادة بمعناها السياسي أي قيادة دولة ، تعني القدرة على ممارسة التاثير في الشعب لجعله يرغب ، طواعية في انجاز اهداف القائد . وحتى يستطيع القائد ان يجعل الشعب يستجيب طواعية يتوجب عليه ان يمتلك مصادر قوة مادية ومعنوية ، بعضها يتعلق باتقان ما موجود في صميم عمله . فانه بما لدى القائد من سلطة لإيقاع الجزاء والعقاب وتسمى قوة الاكراه ، ناهيك عما يتيحه له المركز الرسمي للقائد وموقعه الدستوري ، فضلاً عما يملكه من مهارة وفن واسلوب يميزه عن غيره من الرؤساء ، ومثاله اسلوب عمل الفريق وقوة الاقناع بخطابه السياسي [٢٠].

وتذهب بعض الدراسات ومنها دراسة حديثة صدرت في ٢٠١١ لكل من (فان فارث) و (ان كابيكو) على ان التمكن من صياغة خطط جيدة للتعامل مع الازمات ، امر غير كاف على الاطلاق ، بل يتطلب اكثر من مجرد خطة جيدة ، وان هناك حاجة الى دعم وصقل قدرات القائد السياسي حتى يكون مؤهلاً بصورة اكبر للتعامل مع الازمات وبالتالي يدعو هذه الكتابات الى الاهتمام بالقادة ومن الازمات اكثر من ادارة الازمة ، وان صقل مهارات القائد السياسي يمكن ان يكون اكثر فائدة في هذه الحالة . واشير في هذا الاطار الى المهارات الواجب على القائد اكتسابها في هذه المواقف مثل ضبط النفس مع الحسم في ذات الوقت ، وتبني قواعد التفكير العلمي في ظل محدودية الوقت . وتذهب بعض الدراسات الى اهمية دعم قدرات القائد في فهم خصومه [٢١] .

ومن اهم المهام التي يقع على عاتق القيادة ، هي اعداد خطط الطوارئ لمواجهة الازمة ، فهي تعد وسيلة فعالة للتعامل مع الازمات المحتملة ويجب ان تحدد خطط الطوارئ الموارد المطلوبة واجراءات العمل والمسؤوليات وخطط السلطة ، فأعداد خطط الطوارئ هي اداة لا بد منها لأنها تصمم قواعد العمل ووسائل تجميع البيانات ، والمعلومات الاساسية عن الازمة . ومن ثم ينبغي ان يتضمن دور القيادة تقييم الازمة من خلال استرجاع واستعادة الاحداث ودراستها دراسة مستفيضة واستخلاص الدروس المستفادة منها . ويظهر هنا دور القيادة الفعال الذي يتمثل في استرجاع واستعادة للأحداث واستخلاص النتائج والدروس المستفادة لتكون محوراً للانطلاق وتطوير الاداء [٢٢].

واخيراً يمكن القول انه على الرغم من الدراسات النظرية التي تناولت دور القائد السياسي وقت الازمة ، فأنها لا تزال تحتاج لمزيد من الابحاث التي تركز على صقل قدرات القائد من اجل ان يكون قادراً على القيادة بطريقة اكثر ابداعية ومرونة في مواجهة الازمة فضلاً عن الاستعداد الوقائي للازمات ، أي وضع الخطط المستقبلية للتعامل مع أي ازمات طارئة ، من خلال تبني برامج لتقييم المخاطر وانشاء نظم للإنذار المبكر واعداد خطط الطوارئ وانشاء فرق ادارة الازمات[٢٣].

رابعاً: التحديات الداخلية والخارجية المؤدية لفقدان الامن والاستقرار المجتمعي .

عرفت المجتمعات العربية حالات متكررة من عدم الاستقرار نتيجة لتعرضها لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية اسهمت بشكل او باخر في اذكاء ظاهرة عدم الاستقرار بسبب التفاعل بين الدوافع الداخلية والدوافع الخارجية ، فكان للترابط الوثيق بين الازمات السياسية والازمات الاقتصادية وانعكاساتهما السلبية على الواقع المجتمعي للبلدان العربية دوراً كبيراً في تولد ظاهرة عدم الاستقرار كقضية التحول الديمقراطي ومتطلباته وقضية حقوق الانسان وحرياته وحقوقها – كما ادرجنا سابقاً – وأزمة الهوية والمواطنة وطبيعة التعامل مع الاقليات الدينية او العرقية والاثنية وحقوقها واشكالية التعاقب على السلطة وقضايا الاندماج الاجتماعي والسلم الاهلي ، وفي الوقت الحاضر

اثيرت قضايا اخرى كالطائفية والمناطقية فضلاً عن التطرف الديني والحركات الارهابية التي اجتاحت بعض البلدان العربية كإحدى الازمات السياسية والتي كان لمظاهرها دوراً كبيراً في اثارة واستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي [٢٤] .

ومثال على ذلك ، فان المرحلة التي يمر بها عراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي بل هي مرحلة (تطعيم) ديمقراطي ، وهذ التطعيم لا ينجح في ازاحة اثار وحش الشمولية القديم وازاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين . وليس هناك من كفيل بكشف وخلق الامكانيات للتحول الديمقراطي سوى مؤسسات الدولة المدنية ، فهذه المؤسسات ستكون قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقق المصالحة الوطنية وتجنب العراق من توحش الشموليين الجدد في رحم ديمقراطية عراقية وليدة . وهذه المهمات الخاصة بدولة المرحلة الانتقالية (أي دولة المؤسسات والقانون) تتضمن ضمان الامن والاستقرار وبناء المؤسسات على اسس ديمقراطية ، واعتماد آليات الاسراع في استكمال السيادة وصيانة الاستقلال وتصفية اثار الدكتاتورية القديمة والجديدة وانهاء مظاهر المحاصصة والتمييز القومي والاستبعاد الطائفي وانهاء التهجر والنزوح القسري وعودة المهجرين والنازحين واحترام تعددية الشعائر الدينية واعمار الطرق . وا ن تحقيق دولة مستقرة تكون معبرة عن فئات الامة كلها يرتبط هنا بقيام الديمقراطية السياسية [٢٥] .

وقد عانت المجتمعات العربية من قضية شرعية الحكام والنخب السياسية الحاكمة والتي استندت اما لشرعية قبلية وراثية او لشرعية ثورية نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها الدول العربية ، وهذه الشرعية اصبحت سبباً مباشراً في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية نتيجة الصراعات الخفية والمعلنة بين القوى المكونة للمجتمع وقوى السلطة ، فللشرعية السياسية علاقة مترابطة مع الاستقرار السياسي فكلما تمكنت السلطة من تحقيق الاستقرار السياسي بوسائلها الديمقراطية كلما كان دافعاً كبيراً لترسخ شرعيتها وثباتها . وعليه فان اغلب النظم السياسية العربية فقدت شرعيتها نتيجة التطورات الاجتماعية الملاحقة رغم تحليها بالكفاءة والفاعلية في تيسير الشؤون العامة ، الا ان الاستقرار السياسي الذي حققته على الواقع المجتمعي ما هو الا استقراراً سلطوياً نتيجة لقيام النظام بضرب قوى التغيير في البلاد ومن ثم تولدت حالة عدم الاستقرار السياسي من الاستقرار السياسي الظاهري نفسه والذي يخفي عوامل الانفجار بشكل جديد من العنف والعنف المضاد الذي يقود لتظاهرات عامة وشعبية [٢٦] .

وعليه ، فان الدولة لا يمكن ان تفهم الا في اطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تأريخيه معينة ، كما ان البناء الاجتماعي لا يمكن ان يفهم الا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية ، ويجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعي فـــــــي ضوء الاعتبارات التالية :

١- يجب ان نضع نصب اعيننا حقيقة ان بناء المجتمع والدولة في الماضي وما تعرض له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة في المجتمع في الحاضر .
٢- يجب ان تقوم نظرية الدولة على ادراك حقيقة ان افعال الدولة هي من نوع الافعال المقصودة او الارادية ، فكل جهاز من اجهزتها يحقق هدفاً معيناً اذا ما نظرنا اليه مستقبلاً عن الاجهزة الاخرى وجماع هذه الاجهزة في كليتها هو الذي يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة.
٣- ان تحليل هيكل نظم الدولة وادوارها يجب ان يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية اخرى [٢٧].

لذا فان ضعف مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية رغم كثرتها الا انها لم تستطيع من ملئ الفراغ السياسي والديمقراطي بما يؤمن للأفراد وسيلة فعلية لا يصال حقوقهم ومطالبهم والتي عادة ما تتمحور حول قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات والتي تعد من المسببات الرئيسية للحركات الاحتجاجية المتكررة في عالمنا العربي . فضلاً عن ذلك فان ارتفاع معدلات البطالة بشكل مخيف في اغلب البلدان العربية ، كانت سبباً مباشراً اما في توجههم نحو اعمال العنف والجريمة المنظمة او توجههم للارتماء بأحضان القوى الارهابية . كما ان تدني نصيب من اجمالي الدخل القومي السنوي في اغلب البلدان العربية اسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية ولا سيما للشرائح ذات الدخول المتدنية وصولاً الى مشكلة الفقر وانتشاره في اغلب المجتمعات العربية والذي ادى لتولد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي بشقها الاجتماعي لما له انعكاسات سلبية على الواقع السياسي بتفاعله مع عوامل اخرى اسهمت بشكل او اخر في تولد ونشوء العنف سواء كان اجتماعياً او سياسياً [٢٨].

وعليه فلكي يكون الشعب بكليته مصدر السلطات الفعلي ، وهي اهم ركائز الديمقراطية لا بد من تأهيله سياسياً وقانونياً لمواجهه التغيير لكي يكون الاصلاح السياسي ممكنا وحقيقياً . فالتأهيل السياسي للفرد والمجتمع يؤدي الى التنمية السياسية في بعده الكلي والى بناء الوحدة الوطنية والولاء الوطني والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة السياسية ومغادرة التشظي الذي تغذيه المصالح الضيقة والحد من الولاءات الثانوية لمجتمع ما قبل الشعب والدولة . ومن ثم فان عدم الاستقرار وحتى الاستقرار النسبي الهش في جوانبه المختلفة السياسية والامنية والاقتصادية سوف يؤدي الى زيادة وتيرة التململ المجتمعي والاحتجاجات الشعبية العامة وتزداد تأثيراته في الاستقرار الاجتماعي [٢٩].

من جانب اخر ، حاولت النخب السياسية العربية الحاكمة ان تغلق مجتمعاتها عن التأثيرات الخارجية الا انها لم تفلح في ذلك رغم اقرارها لعدة قوانين ولا سيما في

ظل التطور الهائل في وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات ، فكان من نتيجة ذلك التأثير الثقافي المباشر الذي لعب دوراً كبيراً في زيادة مطالبة الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتحسين الحياة المعاشية ومحاربة الفساد ، واهم هذه المعطيات تبرز لنا مجموعة من الحقائق هي :

١- ادراك الشعوب العربية لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ورغبتها الحقيقية في التغيير السياسي للتخلص من ارث طويل من استحكام النخب السياسية الحاكمة كان سبباً في عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

٢- الرغبة الشديدة للشعوب العربية للأخذ بالديمقراطية الغربية القائمة على اساس التعددية والحرية وتكافؤ الفرص الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع والعدالة الاجتماعية ، فكان لتلك الرغبات دوراً مؤثراً في اشاعة عدم الاستقرار المجتمعي .

٣- فشلت وسائل القمع المختلفة وقوانين الطوارئ التي مارستها النخب السياسية الحاكمة في ترويض الشعوب العربية ومنعها من اخذ دورها الحقيقي في احداث التغير المبتغى والمنطلق من تطلعاتها الحقيقية التي تقف ورائها المطالب الشعبية كلها . ان هذه المدركات كانت ومن دون ادنى شك سبباً مباشراً في اثارة التوجهات الغربية والخارجية لَعبَ دور محوري في التدخل في الشؤون العربية ورسم تطلعات شعوبها وفق ما تملئ عليها مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتي تصيب قطعاً في خانة المحافظة عليها وكيفية استمراريتها ، فكانت لتدخلاتها

٤- عاملاً مهتماً من عوامل عدم الاستقرار المجتمعي الذي أصاب الشـــــــعوب العربية وأخر تقدمها [٣٠].

خامساً : الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة فقدان الامن والاستقرار المجتمعي

تجدر الاشارة ، بأن واقع الشرق الاوسط يتجسد في امرين ، الاول : ان الاقليم مقسم بين هؤلاء الذين يريدون السلام والاستقرار ، الذين هما شرطان للتنمية ، وهؤلاء الذين يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ او الدين او عدم الرغبة ، او وجود المصلحة في التنمية . اما الامر الاخر ، فهو ان هناك حرباً صريحة او ضمنيه تجري بين الطرفين . ان الحل الاساسي في الشرق الاوسط الان هو تشجيع الدول على ان تصل الى السلام اعتماداً على نفسها ، مع حرمان القوى الراديكالية من افساد هذا الجهد . مثل ذلك هو عمل من اعمال القوة عندما تعرف بطريقة تجعلها اكثر من استخدام القوة العسكرية [٣١].

ويعكس الامن الوطني للدول مجموعة ابعاد يأتي في مقدمتها – البعد العسكري الذي يعد من اكثر ابعاد الامن الوطني فاعليه وتأثير ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بأبعاد اخرى ، ارتباطاً وثيقاً ، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها ، بينما

قوة هذه الابعاد تزيد من فاعلية القوة العسكرية للدول . فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة وضعف القدرة الاقتصادية يجد من امكانية بناء قوة مسلحة كبيرة كذلك تسليحها بأسلحة متطورة والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي الى ضعف دور هذه القوات او عدم القدرة على استيعاب ادوارها ، لا سيما عندما يكون اداء القوات المسلحة بعيد عن الايمان بالقضايا الوطنية ، او عندما تكون القوات المسلحة متأثرة بتوجهات حزبية وسياسية مما يؤثر على ادائها القتالي [٣٢].

وعلى صعيد البنى الاقتصادية فان الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية في الحقيقة ليست لدى العرب ثقافة لا نتاج الثروة عبر المجهود الفردي او الجماعي في المقابل لدى العرب ثقافة متقدمة في توزيع الثروة بينما الغرب ثقافته مبنية على انتاج الثروة ، وحول طبيعة الاقتصاد الريعي العربي وعلاقته بالفساد والفئوية التي هي مظلة للقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والمناطقية والقطاعية ، فقد اشارت بعض الدراسات الى ان اولوية النخب الحاكمة هي توزيع الثروة وليس في تحديد مصادرها ، من هنا كانت الركيزة للفساد المتفشي في الدول العربية إذ يتنافى النظام الريعي مع المساءلة والمحاسبة . لذلك ترى مشكلة كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي لما يجب ان ترافق كل ذلك من تغيير في البنى السياسية وترسيخ قاعدة المساءلة والمحاسبة [٣٣].

وتبدو الحوكمة * منظراً لنوع جديد من الديمقراطية ، هي الديمقراطية التشاركية وطرح انموذج لادارة الدولة ، وهنا يعرف (يان كوامانس) والعديد من الباحثين الاشكال الاجتماعية والسياسية في عملية الحوكمة على انها ((انماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي فقط ، إذ يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها)). بهذا المعنى يعكس هذا التصور التغير في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة ، وذلك بالانتقال من النمط الهرمي / التراتبي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية الى اعتماد انماط التنسيق الافقي بين مختلف الشركات (السلطات العمومية المؤسسات ، جماعات المصالح ، الحركات الممثلة للمواطنين ، جمعيات الاستهلاك) لتفعيل الفعل العمومي . أي ان القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عالٍ من الافقية داخل شبكات السياسة العامة ، التي تعد مؤشراً على ظهور نمط جديد للديمقراطية يتجاوز ازمة التمثيل (ازمة الديمقراطية التمثيلية) في الدول الغربية . وهذا ما يتعلق بتصور الديمقراطية التشاركية إذ يتم معالجة الاختلافات من طريق النقاش المستمر والبرهنة والاقناع المتبادل ، وإذ تعمل الشبكة على ضمان الاتصال الدائم بين البيروقراط والمنتخبين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بنحو يتجاوز الحدود المؤسسية والتنظيم التراتبي وهذا من شأنه التأسيس لا دارة ديمقراطية او ما يسمى (بإدارة ما بعد الحداثة) وهنا طرح نمط جديد لإصلاح

الجهاز الحكومي يقوم على تطبيق اليات القطاع الخاص ومفاهيم السوق ، وهو ما يعرف بنمط التسيير العمومي الجديد بوصفه احد التجليات المفهومية والتطبيقية لمفهوم الحوكمة في ادبيات الادارة العامة وماله انعكاس على حالة الامن والاستقرار المجتمعي[٣٤].

وعلى جانب اخر ، لا يمكن اغفال الدور الامريكي والهيمنة الامريكية على الشرق الاوسط ، وماله من دلالات على مسألة ضمان الامن والاستقرار ، عبر نخبة من الوكلاء الكومير ادور بين الذين يمسكون بمفاصل السلطة السياسية والاقتصادية في الدول العربية . ويفسر (جوهان جولتانج) (مؤسسة اوسلو لأبحاث السلام) هذا السلوك الامريكي بان (المركز) الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يبني" رأس جسر "لاختراق قلب " دول الاطراف ، للحفاظ على خضوعها لدول " المركز " . وكان (جولتاتج) قد توقع عام ١٩٧١ انه فـــــــــــــــي الامبريالية المستقبلية او (النيوكولونيالية الجديدة) سيتفاعل " مركز المركز " مع " مركز دول الاطراف " عبر اليات الاتصال والتواصل العالمية . وهذه العلاقة التبعية بين النخب العربية الحاكمة والولايات المتحدة تدفع العرب والمسلمين لا لقاء مسؤولية ازماتهم السياسية والاقتصادية على كاهل الولايات المتحدة الامريكية في احيان كثيرة [٣٥].

الا ان واقع الحال وعلى سبيل المثال – العراق – اثبت دور الولايات المتحدة الامريكية في عرقلة دور المؤسسة العسكرية في العراق من اداء دورها الايجابي ، إذ سهلت من دخول وتدفق الارهابيين من كل دول العالم للعراق لتنفيذ مخططها المعلن وهو تقسيم المنطقة الى اقاليم وكانتونات طائفية وقومية وفق فلسفة الشرق الاوسط الجديد ، ويشكل العراق من وجهة نظرها النقطة الاولى لمشروع تقسيم المنطقة برمتها ، فوجدت في الارهاب عاملاً مساعداً في خدمة مشروعها التقسيمي [٣٦].

مما تقدم ، فان اعطاء حلول كفيلة قادرة على مواجهة ظاهرة فقدان الامن والاستقرار المجتمعي ، مقترنة بتمكن الحكومات العربية من تجاوز المعوقات من حالة العنف والاعمال الارهابية التي اضرت بالمجتمعات العربية واستقرارها وتوقف حالة التدهور والتراجع الاقتصادي والامني وفي وضعية حقوق الانسان وغيرها من المعوقات التي تسبب حالة عدم الاستقرار على المستويات الثلاثة ولا سيما السياسية منها . وعليه فان اهم مظاهر هذه الحلول هي :

١) القدرة والنجاح على تقليل نسب البطالة والفقر في البلدان العربية بعد تمكن الحكومات العربية من اتباع استراتيجيات مدروسة وقادرة على توفير فرص التشغيل والتغير نحو الافضل .

٢) تطور الوعي السياسي والثقافي وبما يتناسب مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المجتمعي ومن ثم في تطوير مؤسساتها الادارية والخدمية بما يوفر ارضية مناسبة لنمو وتقدم الديمقراطية .

٣) ارتفاع وتحسين الدخل الفردي لعموم المواطنين سنوياً بعد التقدم الكبير في الناتج الاجمالي القومي للبلدان العربية ، والتمكن من انهاء مشكلة الديون الداخلية والخارجية بما ينعكس على الواقع المحلي .

٤) وهذا كلهُ مقترن بالرغبة الشديدة من جانب البلدان العربية لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية بشكل فردي فضلاً عن رغبتها الشديدة للتفاهم مع بعضها البعض في اطارها العربي لتفعيل الاتفاقيات السياسية والامنية والاقتصادية المشتركة لتحقيق التكامل العربي على المستوى الخارجي[٣٧].

الخاتمة .....

مما تقدم ، يمكن التوصل الى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات :-

١) ما زالت ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي متجذرة داخل المجتمعات العربية وبحاجة للعديد من الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق استراتيجيات حكومية ووطنية مدروسة وفق مديات زمنية تضمن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي تدريجياً لكسب الوقت والزمن .

٢) ينبغي على القوى السياسية الفاعلة (الحاكمة والمعارضة) عدم الاستهانة بأعداد الشباب الغاضب ، او بمواقفهم وافعالهم فيجب عدم تجاهلهم ، لذا لا مفر من ايجاد اليات للحوار والاستماع بجدية وعمق الى الشباب والتعرف على رؤاهم وخلق مساحات للحوار فيما بينهم . ويجب هنا طرح القضايا الجوهرية بدلاً من الانزلاق الى قضايا فرعية يمكن معالجتها لاحقاً . وهنا يمكن تصور وجود قضيتين محوريتين للحوار : الاولى : حول اسس النظام الديمقراطي المنشود واليات وسبل تفعيل مشاركة الشباب في كافة القطاعات السياسية والتنموية والاجتماعية وحول كيفية اقامة هذا النظام والتوافق حوله والحفاظ عليه . اما القضية الاخرى : فهي انه في ضوء ضعف الانتماء لدى قطاعات كبيرة من الشباب ، وامتداد حالة الاستقطاب اليهم ، فلا بد من التوافق على اسس هوية وطنية جامعة تجمع ابناء الوطن الواحد وترتب اولوياتهم وتوحد جهودهم بجانب زرع منظومة قيمية واجتماعية جديدة تعلي من شأن المشاركة واهمية التفكير في المستقبل .

٣) وعليه ، فان بلورة ارادة النهوض في الامة وتسليحها بمقومات اختراق الجمود القائم ، تكاد تكون المهمة الرئيسية الاولى من اجل تجسيد مشروع النهضة العربية ، ويلاحظ هنا عدة عناصر .:

أ- ان ارادة النهوض تحتاج الى ان تقترن بتحليل عميق لحال الامة ، وبرؤية استراتيجية لصورتها المستقبلية ، هكذا ، فهي مدعوة الى التخلص من ظاهرتين طبعتا الفكر العربي في العقود الاخيرة : الاولى هي التهويل بما يؤدي الى الفرق في سلبيات الواقع

الراهن . والثانية : هي التهوين بما يؤدي الى المغالاة في تمجيد الايجابيات الى درجة لا تسمح برؤية اية سلبيات .

ب- ان ارادة النهوض يحتاج الى تكتل قوى النهوض في الامة ، بغض النظر عن مواقعها السياسية ومنابتها الايديولوجية ولا شك في ان نجاح هذه التعبئة يتطلب اول ما يتطلب سيادة لغة الحوار بين قوى النهوض وتياراتها ورموزها ، ما يؤدي الى اثراء مشروع النهضة بتجارب متفاوتة فكرية وعملية مرت بهذا المشروع في اجواء التنوع الذي تزخر به مجتمعاتنا .

٤) وبذلك ، فان هناك ثلاثة شروط اساسية لمأسسة نظام للديمقراطية التعددية وما له انعكاس على مسألة الامن والاستقرار المجتمعي : اولاً: القدرة الاستيعابية لمؤسسات النظام على نحو يسمح لجميع الفواعل الاجتماعية والسياسية بمساحة للفعل في المجال السياسي ، فأقصاء فواعل من المعادلة السياسية لا يسمح بالاستقرار على المدى الطويل . ثانياً : تؤمن الديمقراطية التعددية حكم الاغلبية ، غير انه لا يمكن ان يكون حكماً منفرداً على نحو يسمح باستغلال قواعد اللعبة الانتخابية مرة واحدة للاستيلاء على الحكم والتجديد اللامتناهي لفترة الحكم فيشترط حكم الاغلبية وجود مؤسسات تمثيلية تسمح بالرقابة والتوازن فضلاً عن رقابة مؤسسات المجتمع المدني . ثالثاً : ينطوي حكم الاغلبية على اجماع مشروط يقتضي تأمين حقوق الاقليات دستورياً وقانونياً على نحو يعيد تعريف العلاقة بين الاقليات والسلطة .

٥) لذا فان مستقبل عدم الاستقرار المجتمعي والاستقرار مرهون بمدى توفر الرغبة الحقيقية من جانب الحكومات العربية ونخبها السياسية الحاكمة والتنظيمات والاحزاب السياسية جميعها بمواجهة الازمات السياسية والاقتصادية المختلفة وايجاد المخارج لها ومنع انعكاسها على واقعها المجتمعي ، لذا سيكون مشهد استمرارية الوضع الراهن والتراجع هو ميزة المجتمعات العربية في غضون المستقبل القادم .

٦) واخيراً ، فاذا كان بناء الدولة ليس بالهين ، فانه بات مساراً شاقاً وطويل النفس عبر الاجيال والافكار والنخب من خلال ما يصنعه الفضاء العام من حريات عامة وخاصة ، فضلاً عن البناء المؤسسي المتين من طريق الوسائط الاخرى من الاحزاب والمنظمات والجمعيات ، والمجتمع المدني للقيام بهذا الدور النزيه والفعال خدمة للمجتمع الواحد انطلاقاً من الفرد كمواطن لصالح الوطن الام بما ينمي لدية روح الانسجام والتوافق الجاد في ضبط علاقته بالمصير المشترك .

الاستنتاجات

تبدو العلاقة متبادلة بين التنمية والديمقراطية والامن في الحكم الصالح الذي يعد رابطاً مركزياً بين هذه البنى الثلاث ، إذ يعد هذا الحكم الية لمنع الصراع الذي ينشأ من تصاعد التوترات الاقتصادية والاجتماعية الى صراعات تعد عقبة رئيسة امام التنمية

الانسانية المستدامة ، لهذا فان استراتيجيات التنمية التي تركز على اسس الحكم الصالح ، تقدم احسن الفرص لتنمية انسانية مستدامة في ظل ظروف سلمية . ومن ثم فان الاخفاق التنموي العربي يتولد من صعود دولة الامن وتراجع التنمية في سلم اولوياتها الى ما دون الاجندة الامنية بما يشمله ذلك من انفرادية بالسلطة وتغييب للمشاركة السياسية في المجتمع العربي، مع افتقار هذه الدولة الى رؤية استراتيجية تنموية ، بما في ذلك ، اجهاض دور القطاع الصناعي واضعاف القطاع الخاص ، واشاعة الثقافة الاستهلاكية ، وافساح المجال امام الفساد والعلاقة العضوية بين نخبة السلطة الامنية ونخبة الثروة ، ليعود هذا الاخفاق التنموي ، فيؤدي الى خلل في الامن المجتمعي من خلال الفقر والبطالة والتهميش ، فينتشر العنف والعشوائيات وتعلو التيارات الدينية المتطرفة ويحدث الاستقطاب الطائفي ، ما يشكل بيئة طاردة للاستثمار وتوقفاً في العملية التنموية وتراجعها.

وعلى هذا الاساس ، هناك معوقات اساسية للتنمية السياسية العربية من ابرزها .

١- عدم الاستقرار السياسي : وهذه العقبة متعددة الابعاد وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تفتقد الى البنى المؤسساتية المتمكنة على قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم وبما يبعد الدولة عن أي شكل انقسامي قد يصل احياناً الى تهديد وجودها ، والاضطرابات الداخلية بعضها ذا طابع سياسي او اقتصادي او اجتماعي وربما ديني وقومي وتعد من ابرز عوائق التنمية لانها تشغل المركز عن ممارسة سيادته على كامل الاقليم وهذه الاضطرابات حالة للنزيف الدائم للموارد الوطنية .

٢- الانقلابات العسكرية : وهي من الاشكال التي ميزت بلدان العالم الثالث ازاء ضعف الاداء المؤسساتي موضوع الانقلابات العسكرية المتكررة في هذه البلدان ، بعد حصول هذه البلدان على استقلالها .

٣- العدوان الخارجي : يؤدي هذا الحدث الى دوره في عدم الاستقرار السياسي من خلال الاشكالات العدوانية التي يجري تحشيدها ضد بلد معين ، وعموم هذه الاشكالات تؤدي فيها الالة العسكرية الدور الاهم إذ يكون احياناً العدوان على شكل اعتداء منفرد من خلال شن حرب من قبل بلد على اخر بحجج واعذار كثيرة.

وتأسيساً على ذلك يبقى الارهاب والعنف مشكلة بنيوية ولذلك يجب ان يكون الحل بنيوياً ايضاً والبداية الاعتراف بأن هناك مشكلة اسمها مشكلة الارهاب والعنف والاقرار بان هذه المشكلة ليست عارضة بل جوهرية . وحقيقة الامر ، ان قضية الامن في العراق قضية بنيوية شاملة ومعالجتها تحتاج الى جهود كبيرة تشارك بها كل اجهزة الدولة وليست وزارتي الدفاع والداخلية ، وكون ادارة الملف الامني قضية سياسية واجتماعية تطول بمردوداتها السلبية جميع المواطنين ، يصبح معها ضرورة ان يشارك

الجميع في وضع تصوراً ورؤى لمعالجتها مما يستوجب اشراك الرأي العام والاحزاب والقوى السياسية ومراكز البحوث المتخصصة والخبراء الامنيين في دراسة الاخفاقات الامنية المتكررة والاستئناس بكل الآراء واضعين مصلحة الوطن فوق كل اعتبار .
وعليه ، ينبغي بناء استراتيجية تقوم على الاركان الاتية :

١- بناء فضاء اقتصادي عربي يتاح فيه للقطاع الخاص ممارسة نشاطه الذي يتناسب مع حوافز المبادرة الفردية وغاياتها ، فالسوق العربية ارض موات يمكن ان يحييها رجال الاعمال ليزرعوا فيها ما يشاؤون .
٢- الموازنة بين الابعاد الدولية والاقليمية والعربية في العلاقات الاقتصادية ، فلا يجوز المحاباة في اختيار الشركاء الاقتصاديين او تحكيم العوامل السياسية في رسم مسارات العلاقات الاقتصادية القطرية مع المحيط الدولي او الاقليمي علـــــــــــى حساب الفضاء العربي .
٣- بناء خطة اقتصادية تتضمن مشروعات تتناسب مع الميزات النسبية لكل قطر عربي وازالة التنافرات بين مكوناتها والحرص على تكامل مفرداتها ومن ثم طرحها للاستثمار الدولي والعربي وتنفيذها وفق الاسس الاقتصادية المتعارف عليها في العالم.

وعليه ، فالديمقراطية تحتاج الى هياكل الدولة الحديثة لتبني فوقها مؤسساتها ، والمأزق في الوطن العربي ان النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة ، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول أحد الى نطاقها ، الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبة الحاكمة نفسها . هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً " شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدولة ، مما يساهم في تراكم الامراض داخل النظام ، كالكهولة السياسية والوظيفية ، والجمود الاداري ، والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من اجل ارضائه.

من هنا ، عربيا ، تبدو الحاجة الى الديمقراطية ، ويظهر الارتباط القوي بين التنمية والامن المجتمعي في مجالات انفاذ حكم القانون وتنمية احترام حقوق الانسان ،ومنع التمييز الاقتصادي والمالي وآليات حل الصراعات الاجتماعية دون عنف ، واقرار درجة كافية من الاستقرار السياسي تتيح للافراد العمل التنموي المخفض للفقر . وعليه فان النشاط في مجال هذه العلاقة التبادلية يبدو اكثر في الاولويات الاتية :

١- الحكم الصالح لما يعنيه من محاسبية وشفافية وبناء القدرات البشرية في القطاع العام والمجتمع المدني .
٢- تطوير القطاع الامني بما يعنيه من تحقيق محاسبة القوة الامنية امام السلطات المدنية المنتخبة مع تأكيد تحسين جوده نظم العدالة .

٣- بناء السلام بإدخال منظور الامن المجتمعي في كل جوانب عملية السلام حتى يكون الافراد راغبين في الاستثمار في اعادة بناء مجتمعاتهم .

٤- الشراكة وهي تعني التعامل بمشاركة الشركاء الرئيسين ، الدولة والمجتمع المدني ومجتمع الاعمال .

٥- بناء القدرات المحلية حتى تأخذ أجندة الامن المجتمعي في مركز اهتماماتها [١٢] . وعلى هذا الاساس فان بناء وتدعيم الامن يمكن ان تعززه التنمية ، والعكس صحيح ، ولكن الابعاد المختلفة لهذه البنى الثلاث ، تظهر علاقة تداخل متبادلة بينها ، فالتنمية عملية متعددة الابعاد تحتوي على تغيرات رئيسية في البنى الاجتماعية والاتجاهات الشعبية والمؤسسات الوطنية والنمو الاقتصادي وخفض المساواة وازالة الفقر ، وهذه التغيرات الاساسية تشمل قيم الاستدامة والاحترام الذاتي والقدرة على الاختيار على المستويين الفردي والمجتمعي على السواء.

من اهم الازمات التي تعانيها الدول حديثة الاستقلال خصوصاً ، ازمة الهوية والتكامل القومي وبناء الامة وازمة الدولة وازمة الفعالية .

وتعد ازمة الهوية من ازمات التنمية السياسية الاساسية في العالم العربي، فهي تعيق تحقيق التكامل القومي بين جميع المواطنين الذين قد تتباين انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والقبلية والعشائرية ، الامر الذي يعرقل بناء الدولة – الامة التي هي من اهم سمات الدولة الوطنية الحديثة . وقد عانت الدولة العربية الحديثة منذ نشأتها تحدي الهويات البديلة ، لا سيما الهويات العربية والاسلامية ، الى جانب الهويتين الطائفية والعرقية . فقد اعطى القوميون العرب الاولوية الهوية العربية الجامعة التي تضم العرب اجمعين ، ومن ثم ناصبوا الدولة الوطنية منذ نشأتها العداء وعدوها واعتبروها عائقاً امام تحقيق الدولة القومية العربية او دولة الوحدة العربية.

لذا ينبغي اتباع استراتيجية تقوم على :

١- اعادة استثمار الاموال العربية الفائضة داخل الكيان العربي ، بما يوفر لها الامان وكفاءة التشغيل معاً ، فمعدلات الارباح في البلدان العربية هي أعلى من نظيرتها في البلدان المتقدمة ، وذلك لان اقتصاداتها لا تزال فتية ، تحتاج الى مدة طويلة لكي تبلغ مرحلة النضوج .

٢- التكامل التلقائي بين الاقتصادات العربية ، اذ ان التطور العفوي غير المصمم ، اذا ما توافرت شروط استمراره وديمومته ، يكتمل بمعدلات اسرع من نظيره المصمم ، بسبب العراقيل التي توضع في عجلة دورانه ، والهواجس التي تمنع من الحرص على بلوغ محطاته النهائية .

٣- الحفاظ على الهوية العربية التي نخرت بها عوامل الضعف والتشتت ، من احتواء للإرادات السياسية ، وغزو للثقافة الامريكية العالمية ، ونزاعات داخلية دامية مدعومة ومتزامنه مع احياء النزعات الانفصالية الاثنية – العربية والطائفية ، بسبب خفوت وهج الجامح الشامل ، وهو الثقافة العربية المضيعة ، نتيجة الحامل المادي لها وهو الامة من إذ كونها بشراً وارضاً وسلوكيات .

ان تنمية المجتمع المدني في العالم العربي او تفعيله تقتضي تحقيق مدى مناسب من التطور الاقتصادي والاجتماعي اساساً ، والذي لا بد منه لضمان كينونة المجتمع المدني وانطلاقته . كما انه من العبث الرهان على أي تطوراً او اصلاح اقتصادي او اجتماعي او اداري اذا لم يكن مسبوقاً بتدابير سياسية واجتماعية وادارية تشرك المواطنين في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها وتطلق فيهم روح المبادرة والابداع ، وتفيض لهم سبل الرقابة والمحاسبة والمساءلة . وهذه العملية لا تتم بمعزل عن مكافحة ظاهرة البطالة وايجاد فرص العمل للالاف من حملة الشهادات الجامعية والحد من هجرة الادمغة والكفاءات وهو ما لا يتم الا بتنشيط حركة الانتاج والاستثمار التي لا تزدهر الا في مناخ الحرية والعدالة والمساواة . وهذا المناخ هو وحده القادر على انجاز مهمتين اساسيتين : اشعار المواطن بالاطمئنان على حاضره ومستقبله وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال لغرض الاستثمار الامر الذي يتطلب اوضاعاً سياسية واجتماعية مستقرة تستمر قوتها وفاعليتها من سيادة دولة القانون والمؤسسات.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت الى الدولة العربية الحديثة ، وبالرغم كذلك من اوجه القصور ، سواء في جانب تعبئة الموارد او توزيعها ، فقد حققت معظم الدول العربية طفرات هائلة على صعيد البنى الاساسية ، ومؤشرات التنمية البشرية . فمن إذ البنى الاساسية ، شهدت جميع الدول العربية ، بدرجات متفاوته ، طفرات غير مسبوقة في انشاء الطرف والجسور والمطارات والموانئ وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء ، الى جانب تشييد المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها . ولم تقتصر هذه الطفرة على الدول النفطية ، بل امتدت الى جميع الدول العربية ، وان كانت الاولى قد فاقت الاخيرة بسبب ما توافر لديها من موارد ضخمة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين .

وعليه يجسد الانفاق العام دور الدولة في الاقتصاد ، ويعكس قدرتها على قيادة المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة وفي القلب منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية . من هنا ، ينبغي الا يكون الانفاق العام هدفاً في حد ذاته ، وانما هو آلية للتوزيع ، هدفها الوصول الى الغايات المطلوبة ، ويقاس الانفاق الفعال بالعائد والمردود منه ، سواء كان عائداً اقتصادياً او اجتماعياً . لذا ، من الضروري بمكان البحث عن حلول ووضع استراتيجيات لتحقيق توازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، واية قيم اخرى ، بإذ

لا يكون هناك تعظيم لجانب على حساب جانب اخر ، وحتى يمكن تحقيق عملية تنمية شاملة متواصلة.

الهوامش ....

[١] - عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش العراق انموذجاً ، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العددان ٣-٤ السنة الاولى، ٢٠١٩ ، ص ١٣٥، و ص ١٣٧.

[٢] - لبيب قمحاوي، البحث عن هوية عربية جامعة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٦٩)، السنه (٤٠) اذار مارس ٢٠١٨، ص ١٠.

[٣]- عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين ، دور التنشئة الاجتماعية ... مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

[٤] - علي الحرباوي ، الدولة العميقة : محاولة لضبط المفهوم ، مجلة سياسات عربية المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، العدد (٣٤) ، ايلول ٢٠١٨ ، ص ١٧.

[٥] - ميلود عامر حاج ، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكك ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٢) ، العدد (٤٨٩) ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ٦٩و ٧٠ و ٧١ .

[٦]- عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، بين الحكمة، العدد(٢٢)،٢٠١٠، ص ص ١٢٧-١٢٨.

[٧] - عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين ، دور التنشئة الاجتماعية ... مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧.

[٨] - المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

[٩] - نجية بلخثير ، استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية : دراسة نقدية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) العدد (٤٦٢) ، أب / اغسطس ٢٠١٧ ، ص ١٥١ .

[١٠] - اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة)٣٩) ، العدد (٤٤٨)حزيران /يونيو ٢٠١٦ ص ص ١٠٢-١٠٣ .

[١١] - عبد السلام بغدادي ، العنف العربي العراقي المعاصر دراسة اجتماعية سياسية اولية في اسبابه واشكاله ووظائفه وسبل الحد منه، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠١٧ ص ص ٤٣-٤٥ .

[١٢] - مجموعة باحثين ، العراق : دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٤٩.

[١٣] - ملاح السعيد ، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) العدد(٤٥٩) ، ايار / مايو ٢٠١٧ ، ص ١١٧ .

[١٤] - مفيد شهاب ، القانون الدولي كفيل بمنع الصراعات الدولية والاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١٨) ، المجلد (٥٤) ، اكتوبر ٢٠١٩، ص ٢٣١.

[١٥]- المصطفى الشادلي ، مالات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي ، مجلة المستقبل العربي السن(٤٢) العدد (٤٨٩) تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩ ص ٨٢ و ص ٨٣ .

[١٦] - مفيد شهاب ، القانون الدولي كفيل بمنع الصراعات الدولية والاقليمية مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

[١٧] - امل صقر ، قادة الازمات ، مجلة مفاهيم المستقبل ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد (٢٢) يونيو /، اغسطس ٢٠١٧ /، ص ١١ .

[١٨] - محمد كريم كاظم ومازن حميد شلال ، مراكز البحوث ودورها في صناعة القرار وتحقيق الامن القومي ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، العددان ٣،٤، السنة الاولى ، ٢٠١٩ ، ص ١٩٦.

[١٩] - عبد السلام بغدادي ، العنف العربي العراقي المعاصر، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

[٢٠] - علي حسين حميد وكرار كريم هاشم ، القيادة الابداعية وادارة الازمات في القرن الواحد والعشرين ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (٥) ، تموز ٢٠١٨ ، ص ١١١ .

[٢١] - علي حسين حميد وكرار كريم هاشم ، القيادة الابداعية وادارة الازمات..... مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧-١٢٨ .
[٢٢] - امل صقر ، قادة الازمات....مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.
[٢٣] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٥٠) ، تشرين الاول – كانون الاول ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٢ .
[٢٤] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (٥٠) ، تشرين الاول – كانون الاول ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٢ .
[٢٥] - عامر الفياض وكاظم مهدي ، سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد (٤٦) السنة (١٣) ، اذار ٢٠١٩ ، ص ١١ .
[٢٦] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ .
[٢٧]- عبد العالي دبلة،الدولة–رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤، ص ص٢٣٣-٢٣٤
[٢٨] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي..... مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٤ – ١٨٧ .
٢٩- نبيل محمد سليم ، السياسات العامة واثرها في استقرار الدولة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧ ، ص ١٤ و ص ١٦.
[٣٠] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي... مصدر سبق ذكره . ص ١٨٩- ١٩٠ .
٣١-عبد المنعم سعيد ، ما بعد الربيع العربي ... الامن الاقليمي في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠١) يوليو ٢٠١٥ ، المجلة (٥٠) ، ص ٤٧ .
[٣٢]-اسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية مجلة قضايا سياسية،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين،العدد(٥٠)تشرين الاول،كانون الاول ٢٠١٧، ص ص٣٤٦-٣٤٧.
[٣٣] - زياد حافظ، التشبيك في الوطن العربي : ضروراته وعقباتهِ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢)،العدد (٤٨٥) ، تموز يوليو ٢٠١٩ ، ص ص ٣٦-٣٧ .
*- يقصد بالحوكمة انها تتعارض مع الدعوة للفدرالية (اللامركزية السياسية)والديمقراطية ، بل هي سياسات تهدف الى ضرورة بناء المجتمعات المتقدمة ،على اسس متينة للحكم الرشيد والادارة الرشيدة اولاً قبل محاولة البحث عن تقسيم اضافي للسلطة بشكل غير مجد.
[٣٤] -عبد السلام بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدر اسات والتخطيط ، العدد(١) ، حزيران ٢٠١٧، ص ص ١٢٧-١٢٨.
[٣٥] - حسام مطر ، الهيمنة الساحرة : اختبارات القوة الناعمة الامريكية في الشرق الاوسط ، بيروت ، ط٢، ٢٠١٨ ، ص ١٢١.
[٣٦] - اسعد طارش عبد الرضا ، المؤسسة العسكرية العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٢ .
[٣٧]- احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٥-١٩٦.